تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الدكتور :عبدالمالك بضياف[1]، الدكتورة: آمال براهمية[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، beddiaf.abdelmalek@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، brahmia.amel@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2019/10 تاريخ القبول: 11 /2019/12 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص:

يلعب مناخ الأعمال دورا حيويا لا غنى عنه بالنسبة لجميع اقتصاديات دول العالم، إذ يعد المناخ الجيد كمقياس للنمو والسبيل للوصول إلى تنمية اقتصادية، حيث يدفع بالاقتصاد إلى الأمام، ويؤدي إلى رفع العائد والتقليل من تكاليف ممارسة الأعمال، ويزيد من القدرة على التنبؤ، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات بكافة أنواعها المحلية منها والأجنبية.

وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل مناخ الأعمال في الجزائر وفق مجموعة مختارة من المؤشرات التي تصدرها هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية، ومدى استجابة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف التغيرات في مناخ الأعمال.

الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات مناخ الأعمال.

تصنيف JEL : F21.Q54..H11

Abstract:

The business climate plays an indispensable vital role for all economies of the world, A good climate is a measure of growth and a path to economic development that push the economy forward, and leads to raise yields and reduce the costs of doing business and Increases predictability which leads to encourage investments of all kinds, local and foreign.

This study has focused on analyzing the business climate in Algeria according to a selection of indicators produced by international and regional bodies and institutions and the extent to which FDI flows respond to various changes in the business climate.

Keywords: business climate, foreign direct investment, business climate indicators.

Jel Classification codes : H11. Q54.F21.

Résumé:

Le climat des affaires joue un role vital et indispensable pour toutes les économies du mond, car un bon climat est une mesure de la croissance et une vers le développement économique, en poussant l économie vers l'avnt, elle augmente et réduit les couts de faire des affaires, et augmente la capacité de prédire, ce qui conduit à encourager les investissments de toutes sortes, nationaux et étrangers.

Cette étude s'est concentréé sur l'anlyse du climat des affaires en A'lgerie selon un ensemble sélectionné d'indicateurs émis par des organismes et institutions internationaux et régionaux,et la mesure dans laquelle les entree d'IDE répondent à divers changement du climat des affaires.

Mots-clé: investissements étrangers directs, indicateurs du climat des affaires

Codes de classification de Jel: **:** ..H11. Q54.F21.

المؤلف المرسل: عبدالمالك بضياف، الإيميل: **beddiaf.abdelmalek@univ-guelma.dz**

1. مقدمة:

عادة ما يعتمد المستثمرون في توجيه استثماراتهم خاصة على المستوى الدولي على مؤشرات دولية تقيس قدرة الدولة على جذب المشاريع الاستثمارية، وتكشف عن مدى فعالية البيئة الاستثمارية ومناخ الأعمال بصفة عامة وقدرته على جذب الاستثمارات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحسين مناخ أعمالها من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ويمتلك الاقتصاد الجزائري في ذلك العديد من المقومات الأساسية التي تسمح له بالوصول إلى هذا الهدف، فهو يتربع على موارد طبيعية هائلة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن المختلفة، كما يتمتع بسوق واسعة، وانخفاض في نسبة المديونية الخارجية، وتوازن معتبر في المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه يفتقر للعديد من العوامل الأخرى، وللتعرف أكثر على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري يستوجب علينا دراسة مختلف المؤشرات التي توضح قدرة الدولة على جذب الاستثمار.

إزاء ما تقدم تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول: ما مستوى أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية المهمة منها:

1.ما هي أهمية مناخ الأعمال؟

2. ما هو واقع مناخ الأعمال في الجزائر؟

3. هل يساهم مناخ الأعمال في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ويشمل البحث الفرضيات التالية:

1. لمناخ الأعمال الجيد أهمية كبيرة في تحفيز النمو وزيادة الاستثمارات والتقليل من الفقر.
2. يعتبر مناخ الأعمال في الجزائر غير مشجع للاستثمارات ويعاني من السلبيات كثيرة.
3. لا يساهم مناخ الأعمال في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و تبرز أهمية هذه الدراسة إلى توضيح ضرورة توجه مختلف الدول ومنها الجزائر نحو العمل على تطوير الإجراءات والتدابير والقوانين من أجل تحسين مناخ الأعمال لما له دور في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نظرا لطبيعة البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمناخ الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أداء الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات الدولية المختلفة لمناخ الأعمال مدى مساهمتها في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة لحدود الدراسة فهي:

الحدود المكانية: دراسة تطبيقية على الجزائر.

الحدود الزمنية: 2019 م.

بالنسبة للدراسات السابقة فقد تناولت هذه الجزئية من البحث أهم ما تطرقت إليه الدراسات السابقة في مجال مناخ الأعمال وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبنهاية كل دراسة سابقة يتم عقد مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

1- كاظم أحمد البطاط وآخرون (2017):

تناولت الدراسة: البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتمثلت إشكالية الدراسة في: هل استطاعت دول العينة من تهيئة مناخ جاذب للاستثمار أم لا؟ وهل بيئتها الاستثمارية انعكست بالإيجاب على تحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه؟، وتهدف الدراسة إلى دراسة واقع بيئة الاستثمار في العراق والتعرف على العوامل الطاردة والجاذبة للاستثمار ومحاولة استشراف أهم السياسات لتحسين مؤشراتها. لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة عدة فرضيات منها: تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا بمؤشرات البيئة الاستثمارية في الدول المضيفة إذا كانت مواتية وسلبا في حالة العكس. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في أن مؤشرات

البيئة الاستثمارية مارست تحفيزا للنمو الاقتصادي وتأثيرا جيدا في دولة الإمارات العربية وتأثيرا متوسطا في المملكة العربية السعودية وتأثيرا ضعيفا في مصر والعراق. ويلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على دراسة اقتصاديات دول مختارة، في حين تتناول الدراسة الحالية التركيز على الاقتصاد الجزائري

2- عميروش محمد شلغوم (2012):

تناولت الدراسة دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتمثلت إشكالية الدراسة في مدى فاعلية سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟ وماذا تقدم تجربة الجزائر بهذا الخصوص خلال الفترة 1990-2010، وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى نجاعة الإصلاحات المنتهجة في الجزائر لمختلف الحكومات المتعاقبة خلال الفترة 1990-2010 على تفعيل مناخ الاستثمار وتقييم حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تشخيص مختلف العراقيل واقتراح الحلول. لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة عدة فرضيات منها: مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل البيئة التي يتم فيها الاستثمار.لا تكفي الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات في الجزائر والهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار واضحة على مستوى التشغيل وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر . يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي في حين تتناول الدراسة الحالية مدى استجابة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتطور الأداء الاقتصادي للدولة وفق مؤشرات مناخ الأعمال.

3- دراسة علي لطفي (2009):

تناولت الدراسة الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. وتمثلت مشكلة الدراسة في دراسة واقع الاستثمارات العربية البينية في ظل التعاون الاقتصادي العربي، وتهدف الدراسة إلى توضيح الوضع الحالي للاستثمار في الوطن العربي مع تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لمناخ الاستثمار ومناخ الاستثمار في الوطن العربي وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال، ومشاكل الاستثمارات البينية العربية ومستقبل التعاون العربي ، ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في أن الوطن العربي مطالب بتوفير البيئة الاستثمارية المواتية بكافة جوانبها ومكوناتها الأساسية والداعمة للمشروعات الاستثمارية البينية باعتبارها المدخل الأساسي من مداخل التكامل الاقتصادي العربي. يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية بصفة عامة معتمدة على مؤشر واحد وهو مؤشر سهولة أداء الأعمال في حين تتناول الدراسة الحالية مناخ الأعمال في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الدولية والإقليمية .

حاولنا الإجابة عن إشكالية الدراسة بتقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مناخ الأعمال : الاهمية والمؤشرات.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم والمحددات:

المحور الثالث: أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال وانعكاسه على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2. مناخ الأعمال: الاهمية والمؤشرات:

1.2 تعريف مناخ الأعمال:

عرف نيكولاس ستيرن نائب رئيس مجموعة البنك الدولي سنة 2000 مناخ الأعمال على أنه "مجموع السياسات والمؤسسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تؤثر على العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار" ,World Bank) (2015, p. 23 ، وفي سنة 2005 ركز تقرير التنمية العالمي في دراسته على مناخ الأعمال وقد عرفه بأنه "مجموعة العوامل التي تميز موقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز المتاحة أمام الشركات من أجل الاستثمار بشكل منتج وخلق فرص عمل، والتوسع"(World Bank, 2005, p. 02) ، وبذلك فهو يعبر عن المجموع الكلي لمؤشرات الدولة المؤسسية والبيئة السياسية وعمق

القطاع المالي، وعادة ما تركز الدراسات في هذا المجال على تقليص القيود التي تواجه المستثمرين الأجانب (Warrick & Hallwerd, 2005, p. 40).

ونتفق مع التعريف التالي الذي يعرفه بشكل أوسع بالاعتماد على ثلاث مستويات رئيسية (Eathington & others, 2005, pp. 05-06):

- مناخ الأعمال كمقياس شامل للنمو في منطقة معينة: هو مجموعة من الظروف الاقتصادية السائدة في المنطقة خلال فترة زمنية معينة والتي تؤثر على نمو العمالة والأعمال التجارية وتوسعها، وقد ساد هذا التعريف في فترة الثمانينات أين ارتبط مناخ الأعمال بالآفاق الاقتصادية العامة لمنطقة معينة مثل ظروف العمل وغيرها.
- مناخ الأعمال كمجموعة من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة معينة: وهو مجموع العوامل التي تؤدي إلى تحسن أو تدهور النمو الاقتصادي مثل الضرائب والسياسات التنظيمية المحلية والقوى العاملة والبنية التحتية....إلخ.
- مناخ الأعمال كأصل غير ملموس: ويعتبر وفق هذا المفهوم بمثابة رصيد ثمين من الحقوق والامتيازات المطورة داخليا أو المشتراة، والتي لا يمكن تحديدها بشكل ملموس كتحسن سمعة البلد في الأعمال.

2.2 أهمية مناخ الأعمال:

تساعد عملية تحليل مناخ الأعمال المؤسسات والهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات، والقضاء على القيود وتشجيع الاستثمارات وتحديد ما إذا كان هناك فرص متوفرة للاستثمارات المحلية والأجنبية (Development finance international, 2019)، ويعمل مناخ الأعمال الجيد على (World Bank, 2005, pp. 06-08):

أ. تحفيز النمو: إن مناخ الأعمال الجيد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير الفرص والحوافز للمؤسسات، والتي تشجعها على تطوير أنشطتها وصولا إلى الابتكار، وإيجاد أفضل الأساليب التي تؤدي إلى تنظيم عملية الإنتاج، وتوزيع السلع، وتلبية رغبات المستهلكين، كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات عن طريق تقليص التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، و يسهل عملية دخول وخروج الشركات من السوق.

ب.التقليل من الفقر: إن تحسين مناخ الأعمال له أهمية كبيرة في مكافحة الفقر، حيث يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة لإقامة الأعمال ورفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما ينعكس على أفراد المجتمع بعدة أوجه:

- بصفتهم عاملين حيث يوفر مناخ الأعمال الجيد مناصب شغل سواء كان ذلك بتسهيل القيام بالأعمال الحرة، أو الحصول على وظيفة، مما يتيح دخل للأفراد يمكنهم من تحسين مستواهم التعليمي ومهاراتهم، ويزيد من قدرتهم على استكمال الجهود لتعزيز التنمية البشرية مما يساهم في تخفيض نسبة الفقر.

- بصفتهم أصحاب أعمال حرة حيث يكسب الكثير من الفقراء قوت عيشهم عن طريق القيام بمشاريع مصغرة وتحسين مناخ الأعمال يمكن هذه المشاريع من توسيع أعمالهم والقضاء على العوائق التي تواجههم، كما يزيد من فرصتهم للدخول للاقتصاد الرسمي.

- بصفتهم مستهلكين فالمناخ الجيد للأعمال يسمح بتقديم مجموعة واسعة من السلع والخدمات للمستهلكين بأقل تكلفة.

- بصفتهم مستخدمين للبنية التحتية والخدمات التمويلية والممتلكات إذ يؤدي إلى تحسين كافة هذه الخدمات وتطويرها بشكل يسمح بخدمة كافة أطراف المجتمع.

- كما يمكن المناخ الجيد من توسيع القاعدة الضريبية مما يوفر للحكومات القدرة على تمويل الخدمات العامة وزيادة التحويلات النقدية المخصصة للفقراء.

فمناخ الأعمال الجيد لا يهدف فقط إلى تحقيق الأرباح للشركات، وإنما يهدف إلى تحسين النتائج للمجتمع ككل من خلال توفير فرص عمل وتخفيض الأسعار وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من الحواجز التي تحول دون توسع الفرص، وتحفيز الابتكار، ورفع الإنتاجية واستفادة العمال والمستهلكون وأصحاب الاستثمارات،

3.2. مؤشرات مناخ الأعمال:

هناك مجموعة من المؤشرات المستخدمة في تقييم مناخ الأعمال كالمؤشرات الاقتصادية للدولة مثل معدل النمو ومعدل البطالة والميزان التجاري غيرها، وهناك مجموعة أخرى من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية وهي التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة

1.3.2 مؤشر سهولة أداء الأعمال the easy of doing business index:

وهو عبارة عن مؤشر مركب تصدره مجموعة البنك الدولي سنويا منذ عام 2003 يقيس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية للاقتصاديات الدول المختلفة، يساعد على معرفة مدى ملائمة البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل شركة محلية، ويتم ترتيب الاقتصاديات حسب سهولة القيام بالأعمال التجارية من 1 إلى 190، وقد جاء تقرير 2019 لممارسة أنشطة الأعمال تحت عنوان التدريب من أجل الإصلاح، وقد غطى مؤشر هذا العام 190 اقتصاد (World Bank, 2019)، ويضم التقرير عشر المؤشرات الرئيسية: بدء نشاط تجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، مع إعطاء وزن متساو لكل مؤشر.

2.3.2 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يصدر من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التي تقوم بإصدار تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ سنة 1985، وتم تطوير هذا المؤشر سنة 2012، حيث انطلق بناؤه على أساس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية والتي تعرف حسب الأدبيات الاقتصادية على أنها: قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، صفحة 128) وتتوقف هذه الجاذبية على ثلاث مجموعات رئيسية تم بناء المؤشر من خلالها (مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية)، وتتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية، حيث يبلغ عددها الإجمالي إحدى عشر مؤشرا، والتي تتفرع بدورها إلى 52 متغيرا كميا، وتمثل غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة وذلك من أجل تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، صفحة 24).

3.3.2.مؤشر كوفاس coface للمخاطر القطرية:

تصدره الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية " كوفاس " والتي تحمل اسم: compagnie française d'assurance spécialisée dans l'assurance- crédit a l'exportation وهي مؤسسة فرنسية متخصصة في التأمين التجاري العالمي تأسست سنة 1946 ، وبدأت أعملها تتوسع تدريجيا على المستوى الدولي ابتداء من سنة 1992 حتى أصبحت تشكل شبكة عالمية مكونة من وكالات وشركات تأمين وشركات خصم ، تقوم على تقديم خدمات تأمين ائتمانية متخصصة في 66 دولة، وقد بلغ دخلها الصافي لعام 2017 ما يقارب 83.2 مليون أورو (COFACE, 2018).

تقوم بإصدار تقارير للمخاطر القطرية لـ: 160 دولة ويشمل التقرير مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية الاقتصاد، المخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية ، مخاطر بيئة الأعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتصنف البلدان حسب درجة المخاطر إلى A1 مخاطر ضعيفة جدا، A2 مخاطر ضعيفة، A3 مخاطر مرضية، A4 مخاطر معقولة، B مخاطر مرتفعة نسبيا، C مخاطر مرتفعة، D مخاطر مرتفعة جدا، E مخاطر كبيرة (COFACE, 2018, p. 07).

4.3.2. مؤشر التنافسية العالمي : The Global Competitiveness Index

يصدر سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي لرجال الأعمال المعروف بدافوس ، ومقره في سويسرا، حيث يقوم بترتيب الاقتصاديات حسب قدرتها التنافسية والتي يعرفها بأنها "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد"، على أساس أن الإنتاجية تؤدي إلى رفع مستويات النمو والدخل، ويقوم بتقسيم القدرة التنافسية للبلدان إلى 12 مجالا أو عمودا يمكن إدراجها في أربع مجموعات رئيسية وهي: البيئة التمكينية، رأس المال البشري، الأسواق، ونظام الابتكار، ويحتوي مؤشر التنافسية العالمي لهذا العام على 98 مؤشرا فرعيا(world economic forum, 2019) ، وما تجدر الإشارة إليه أن تقرير التنافسية العالمي يتميز بالتعديل المستمر في منهجية العمل، حيث تم العمل بآخر تعديل سنة 2018 الذي غطى 140.

5.3.2.مؤشر الحرية الاقتصادية: Index of economic freedom

يصدر من طرف معهد هيريتاج منذ عام 1995 ، ويقوم بتقييم السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية سنويا في 186 دولة، ويبنى هذا المؤشر من منطلق أن الحرية الاقتصادية هي حق من حقوق الإنسان، ونابعة من حقه في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بحرية كاملة، ودون تدخل الدولة سواء في حركة العمالة أو رأس المال والسلع، وتكمن فائدة الحرية هنا في العلاقة الايجابية بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة (صحة وبيئة أنظف، ارتفاع نصيب الفرد من الثروة، التنمية البشرية، الديمقراطية، القضاء على الفقر....)، ويقاس المؤشر على أساس اثنا عشر من العوامل الكمية والنوعية مقسمة إلى أربع فئات عريضة هي: سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة ، الفعالية القضائية)، الحجم الحكومة (الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي، الصحة المالي)، الكفاءة التنظيمية (حرية أداء الأعمال ، حرية العمل، الحرية النقدية)، الأسواق المفتوحة(حرية التجارة ، حرية الاستثمار، الحرية المالية)(The heritage foundation, 2019) .

ويحسب المؤشر عن طريق حساب متوسط الحريات الاثنا عشر، ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر، ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كما يلي(The heritage foundation, 2019) :

- حرة من 80 إلى 100.
- حرة إلى حد كبير من 70 إلى 79.9
- حرة إلى حد ما من 60 إلى 69.9
- غير حرة إلى حد كبير 50 إلى 59.9
- مقموعة من 0 إلى 49.9.

6.3.2. مؤشر التنمية البشرية: Human Development Index

هو مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلدا في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها في تقرير للتنمية البشرية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة وصحية تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2015، صفحة 03). وتنحصر قيمة المؤشر بين صفر وواحد، وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عاليا، والعكس صحيح، ويغطي المؤشر 188 بلدا وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات كما يلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، الصفحات 17-18):

1. تنمية بشرية مرتفعة جدا: قيمة المؤشر 0.8 أو أكثر.
2. تنمية بشرية مرتفعة: قيمة المؤشر من 0.700 إلى 0.799
3. تنمية بشرية متوسطة: قيمة المؤشر من 0.550 إلى 0.699
4. تنمية بشرية منخفضة: قيمة المؤشر أقل من 0.550

3. الاستثمار الأجنبي المباشر:المفهوم والمحددات:

1.3 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج من حيث وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، ومن حيث ملكيته الكلية أو الجزئية للاستثمار (مبروك، 2007، صفحة 31).

كما يمكن تعريفه بأنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو تملك شركة لشركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% (عمر عبد الهادي، 2010، صفحة 23).

ويمكن تعريفه على أنه تدفق رؤوس الأموال من الدول الأجنبية إلى الدول المضيفة بغرض إقامة استثمارات طويلة الأجل تكون مملوكة بصفة كلية أو جزئية للمستثمر الأجنبي، كما قد تكون عبارة عن مساهمة في رأس مال شركة محلية بنسبة لا تقل عن 10 %.

2.3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

- **استثمار أجنبي مباشر مشترك:** هذا النوع من الاستثمار يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية....إلخ (الدرملي، 2018، صفحة 113).

- **استثمار أجنبي صافي:** وهو استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، بحيث يتحكم هذا الأخير في كافة مجريات العملية الإنتاجية، وعادة ما يتم عن طريق إنشاء فروع للشركات الأجنبية داخل الدول المضيفة.

- **الاستثمار في المناطق الحرة:** تنشأ المناطق الحرة من أجل إقامة صناعات ذات طابع تصديري عن طريق منح مزايا وحوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية، وقطع أراضي بأسعار منخفضة، وتعرف بجزر الاستثمار الأجنبي، بحيث يكون هذا الأخير بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة (الجبوري، 2014، الصفحات 44-45).

- **أشكال أخرى:** كما توجد العديد من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير المرتبطة بالملكية كالتراخيص، الامتياز، المقاولة من الباطن، عمليات تسليم المفتاح، وعقود الإدارة.

3.3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل01: محددات الاستثمار الأجنبي.

المصدر:عبد الرزاق الجبوري.(2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.68.

فالمحددات المتعلقة بسياسات الاستثمار ترتكز أساسا على مدى توفر الاستقرار العام للدولة في جميع المجالات وتمتع الدولة بتوازن اقتصادي كلي مع وضوح وسهولة وشفافية قوانين العمل، أما المحددات التحفيزية فتركز على مدى جاذبية الدولة للاستثمار وسمعتها على المستوى الدولي، وحجم الحوافز الممنوحة المالية منها والضريبية والخدماتية، أما بالنسبة للمحددات الاقتصادية فهي تركز على حجم السوق ومدى امتلاك الدولة للموارد الطبيعية، والتكنولوجية، والبشرية، مع انخفاض تكلفتها.

4.3 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

وقد تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير عبر الزمن حيث بلغ في المتوسط 190 مليار دولار مابين 1988-1993 (UNCTAD, 2000, p. 283) ليصل سنة 2000 إلى 1392 مليار دولار (UNCTAD, 2003, p. 249)، إلا أنه في السنوات الأخيرة قد شهدا تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة والواردة خلال الفترة 2012–2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات الاس.الأج.م الواردة	1574	1425	1338	1921	1867	1429
تدفقات الاس.الأج.م الصادرة	1369	1380	1262	1621	1473	1429

Source: UNCTAD.(2018) world investment report 2018: investment and new industrial policies, united nation, New York and Geneva, p.184.

نلاحظ من الجدول أن أعلى قيمة سجلتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة على المستوى العالمي كانت سنة 2015 بقيمة 1921 مليار دولار للواردة و 1621 مليار دولار للصادرة.

4. تحليل مؤشرات مناخ الأعمال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

1.4 تطور الأطر القانونية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد الاستقلال أصدرت الجزائر أول قانون موجه للاستثمار الأجنبي المباشر وهو قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 (la république Algérienne, 1963, pp. 774-776) والذي عمل على تقديم بعض المزايا للمستثمرين الأجانب، إلا أنه لم يؤدي إلى جذب تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية بسبب التوجه الاشتراكي للدولة وما رافقه من عمليات تأميم واسعة لرأس المال الأجنبي، مما خلق تخوفا لدى المستثمرين الأجانب من إمكانية فقدان رأس مالهم، وطيلة الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية التسعينات بقي الوضع على ما هو عليه.

ومع وقوع الجزائر في أزمة مديونية خارجية خانقة مع انخفاض أسعار البترول، وتوجهها المفرط للتمويل الخارجي بالاعتماد على القروض الخارجية، استلزم الأمر القيام بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية مع مطلع التسعينات بقيادة المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى مرور الجزائر بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق وتخليها عن التوجه الاشتراكي، وأهم القوانين التي أصدرت في هذه الفترة هي قانون النقد والقرض وقانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والذي فتح الباب على مصرعيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأعطاها العديد من المزايا والضمانات، إلا أنها لم تكن كافية ولم تؤد إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة محسوسة لاسيما في ظل الأزمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد فيما عرف بالعشرية السوداء.

واستمرت الدولة في تحسين الإطار القانوني فأصدرت الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار سنة 2001 وتضمن تسهيلات ومزايا هامة ومحددة كما تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتلاه الأمر 06-08 المؤرخ في 2006 والذي جاء معدلا ومتمما للأمر 03-01 بإدخال بعض التعديلات المتعلقة بتخفيض مدة الرد، وإخضاع عملية منح الامتيازات للمفاوضات بالنسبة للاستثمارات المهمة وإنشاء مجلس وطني للاستثمار، ونتيجة لتعديل الأطر القانونية و تحسن الأوضاع السياسية واسترجاع الجزائر للتوازنات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا محسوسا بحيث وصل إلى 1795 مليون دولار سنة 2001 وتجاوز 2 مليار دولار سنة 2008

كما هو مبين في الشكل أدناه، وخلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فرضت الحكومة الجزائرية القاعدة 49/51 والتي تعني إلزامية قيام استثمار مشترك بنسبة 51 % للطرف الجزائري و49 % للطرف الأجنبي مما أدى إلى مطالبة العديد من الأطراف بإلغائها وعلى رأسهم المنظمة العالمية للتجارة، وكان من المتوقع أن يتم إلغاء هذه القاعدة سنة 2016 بموجب قانون ترقية الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2019) إلا أن هذا لم يحدث، وجاء هذا القانون بعدة تحفيزات جبائية وخدمية أدت إلى التحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال هذه السنة بعدما كانت سالبة، والشكل التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الشكل 02: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990–2018

الوحدة: مليون دولار

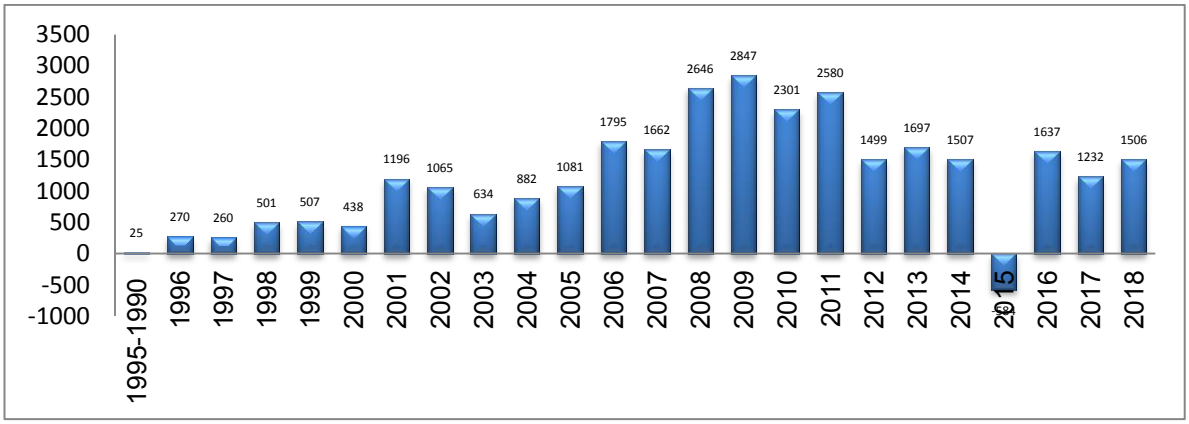

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-UNCTAD: world investment report, New York and Geneva, 2002,2005, 2007, 2010, 2016, 2019

نلاحظ من الجدول تذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، فلقد سجلت أعلى ارتفاع لها سنة 2009 بما يفوق 2 مليار ونصف دولار أمريكي، وأدنى انخفاض له سنة 2015 بقيمة سالبة بلغت -584 دولار أمريكي.

2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال وانعكاسه على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تميز أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال بالتراجع بصفة عامة حسب تقييم أغلب المؤشرات، وذلك راجع لتخلف بنية الاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات.

1.2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال:

لقد كان أداء الاقتصاد الجزائري ضعيف ضمن هذا المؤشر، مما يدل على أصعوبة أداء الأعمال وارتفاع تكاليف ممارسة الأنشطة التجارية، بسبب صعوبة اللوائح والأنظمة المطبقة، والجدول التالي يوضح تطور أداء الاقتصاد جزائري.

الجدول 02: تطور الاس. الأج. الم. وترتيب الاقتصاد الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرتبة	**136**	**136**	**184**	**152**	**153**	**154**	**163**	**156**	**166**	**157**
القيمة	–	–	–	–	–	**50.69**	**45.92**	**47.76**	**46.71**	**49.65**
عدد الإصلاحات المنفذة	**04**	**00**	**01**	**01**	**00**	**01**	**02**	**04**	**00**	**02**
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	**2301**	**2580**	**1499**	**1697**	**1507**	**584–**	**1637**	**1232**	**1506**	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-world bank group, doing business, Washington, U.S.A. , reports: 2010-2019

نلاحظ من الشكل تراجع أداء الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقلة عدد الإصلاحات المنفذة إذ لم تتجاوز 15 إصلاح طيلة العشر سنوات الأخيرة مما يوحي بأن بيئة أداء الأعمال التجارية تكتنفها الكثير من التعقيدات والعوائق التنظيمية، وهذا ما ألقى بضلاله على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت في متوسط هذه الفترة حوالي مليار ونصف دولار أمريكي.

2.2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

لقد تميز الاقتصاد الجزائري بالأداء الضعيف منذ بدأ العمل بهذا المؤشر من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حيث تراوحت مرتبته مابين 82- 87 كأدنى وأعلى قيمة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: تطور تدفقات الاس. الأج. الم. وترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط العالمي 2019
الترتيب	82	85	87	87	87	86	84	55
القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33	46
الأداء وفق مجموعة المتطلبات الأساسية	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47	61
الأداء وفق مجموعة العوامل الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36	47
الأداء وفق مجموعة العوامل الخارجية	6	15	18.6	19.4	18	18	18	31
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	1697	1507	584-	1637	1232	1506	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، للسنوات 2013- 2019.

نلاحظ من الجدول أن ترتيب الجزائر سنة 2013 كان 82 وهي مرتبة متأخرة تدل على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار وقد تراجعت هذه النسبة في السنوات الموالية نتيجة لتراجع الأوضاع الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار البترول لتصل إلى 87 سنة 2017 ، لتشهد بعد ذلك تحسنا سنة 2019 لتصل إلى المرتبة 84 من أصل 109 دولة، ولعل أهم مواطن الضعف في الأداء المسجل تكمن في تراجع أداء الاقتصاد الجزائري وفق مجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية.

3.2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية:

تميز أداء الاقتصاد الجزائري وقف هذا المؤشر بالتراجع كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 04: تطور تدفقات الاس. الأج. الم. وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر كوفاس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التصنيف	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	C	C	C
تدفقات الاس. الأج. الم. بالمليون دولار	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1506	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-COFACE: COFACE country and sector risks handbook, champagne printing, France,2019, p.09.
- COFACE: cite web: *https://m.cofacecentraleurope.com(consulted :15/02/2019)*

نلاحظ من الجدول حفاظ الجزائر على التصنيف A4 لمدة خمس سنوات على التوالي من 2011 إلى 2012، وللعلم فهي مصنفة ضمن هذه الرتبة منذ 2006، والتي تعني أن المخاطر القطرية هي مخاطر متوسطة ويمكن الاستثمار فيها على المدى المتوسط، ثم انخفض التصنيف إلى المرتبة B سنة 2016، ثم المرتبة C في الثلاث سنوات الأخيرة مما يدل على أن الجزائر تتمتع بمخاطر عالية.

حسب التقرير2019 الذي نشرته مجموعة كوفاس فإن الاقتصاد الجزائري يتمتع بنقاط قوة معتبرة تتمثل في توفره على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، كما تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة والسياحة، ومركز مالي خارجي قوي

– ديون منخفضة واحتياطات معتبرة من النقد الأجنبي، إلا أن لديها في المقابل نقاط ضعف كثيرة حيث أن اقتصادها يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ارتفاع البطالة بين الشباب، الوزن الزائد للقطاع العام، البيروقراطية وضعف القطاع المالي، ومناخ الأعمال السيئ.

وحسب نفس التقرير فقد شهد الاقتصاد الجزائري تراجع سنة 2017 تراجع معه معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصل إلى 1232 مليون دولار بينما تحسن قليلا سنة 2018 و2019 بسبب ارتفاع أسعار النفط والتي أدت بدورها إلى ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات، مما أدى إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة (إلا أنه لا يزال كبيرا)، ومن المتوقع أن يتم تمويله عن طريق الاقتراض من البنك المركزي. ومن ناحية أخرى تقلص عجز الحساب الجاري بسبب تدابير مراقبة الواردات وارتفاع عائدات الصادرات، كما تم استبدال حظر الاستيراد لقائمة تضم 851 منتجا بنظام تعريفة جديد، وإضافة رسوم جمركية جديدة لقائمة من المنتجات حددتها لجنة مشتركة بين الوزارات. أما فيما يخص احتياطات النقد الأجنبي، والتي كانت تعادل 16 شهرا من الواردات عام 2018، فلازالت تتقلص ولكن بوتيرة أبطأ وهو ما سيؤدي إلى زيادة الدين العام لكنه سيظل محليا ولن تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج في الوقت الحالي. ومع هذا نجد زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2018 بسبب قانون الاستثمار الجديد في قطاع النفط. وبسبب الأزمة السياسية التي تمر بها الدولة من المتوقع زيادة التحويلات الاجتماعية الأمر الذي من شأنه أن يدعم الاستهلاك الأسري، ولكنه سيؤدي إلى تباطؤ الإنفاق الاستثماري، بالتالي يمكن القول أن مناخ الأعمال غير مواتي ويشكل عائق بالنسبة للاستثمار الخاص، أما بالنسبة لمعدل التضخم فيتوقع أن يستقر عند مستوى عال .

4.2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي:

يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف قدرته التنافسية والانخفاض الكبير في مستوى أدائه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: تطور تدفقات الاس. الأج. الم. وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي

السنوات	11–10	12–11	13–12	14–13	15–14	16–15	17–16	18–17	2018
الترتيب	86	87	110	100	79	87	87	86	92
القيمة (7)	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8
المتطلبات الأساسية	80	75	89	92	65	82	88	82	-
معززات الكفاءة	107	122	136	133	125	117	110	102	-
عوامل الابتكار والتطوير	108	136	144	143	133	124	119	118	-
تدفقات الاس. الأج. الم. بالمليون دولار	**2301**	**2580**	**1499**	**1697**	**1507**	**584–**	**1637**	**1232**	**1506**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- world economic forum: the global competitiveness, Geneva, Switzerland, 2010-2018

نلاحظ من الجدول تراجع ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي، من المرتبة 86 سنة 2010-2011 إلى المرتبة 110 سنة 2012-2013 ، وهذا بسبب انخفاض مستويات التعليم العالي وكفاءة الأسواق وعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا، وقد احتل المرتبة الأخيرة دوليا في مجموعة عوامل الابتكار والتطوير، وفي نفس الوقت رافق هذا التراجع انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي مليار دولار عما كانت عليه سنة 2011. وقد شهد الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا حيث احتل المرتبة 79 من أصل 144 دولة من انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية بحوالي 0.1 مليار دولار، ليتراجع ترتيب الاقتصاد الجزائري في السنوات اللاحقة، ويرجع تقرير 2017-2018 الأسباب الخلفية وراء هذا التراجع إلى: البيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة بنسبة 18.9% ، الفساد بنسبة 12.8% ، وصعوبة الحصول على التمويل بنسبة 11.8% ، بالإضافة إلى

عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات الضريبة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار بالإضافة إلى أنظمة العمل التقييدية، ولوائح التعاملات بالعملات الأجنبية، وعدم مهارة اليد العاملة وسوء أخلاقيات العمل وعدم كفاية البنية التحتية.....إلخ، وفي هذه الفترة شهد تدفق الاستثمار الأجنبي تحسنا ثم تراجعا طفيفا سنة 2018 لعدم استقرار البيئة السياسية بالإضافة إلى العوامل الأخرى سالفة الذكر.

5.2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

حسب هذا المؤشر يتمتع الاقتصاد الجزائري بتقييد كبير للحريات الاقتصادية، والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 03: تطور تدفقات الاس. الأج. الم. وترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

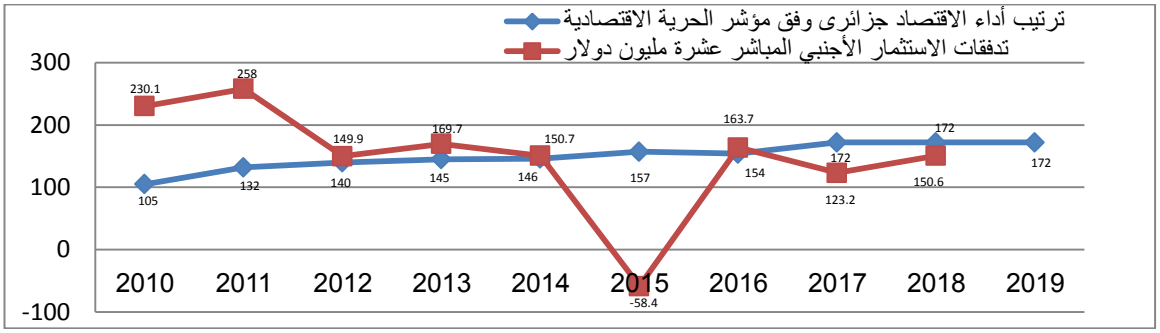

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-The heritage foundation: index of economic freedom, Washington, U.S.A, 2010-2019

من خلال الشكل نلاحظ أن ترتيب الجزائر لم يختلف كثيرا طيلة السنوات العشرة الأخيرة حيث بقت ضمن الدول التي لا تتمتع بأي حرية اقتصادية، وتحتل الجزائر هذا العام المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين 14 دولة تم تقييمها، كما أن درجتها الإجمالية (46.2) أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والدولية، حيث أن الدولة لازالت تهيمن على الاقتصاد، وأوقفت عملية خصخصة المؤسسات، وقامت بتقييد الواردات وهذا ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل تدفقات سالبة سنة 2015 ، كما قامت بتقييد المشاركة الأجنبية في اقتصادها، هذا بالإضافة إلى عدم اليقين السياسي المستمر الذي يسود البلاد.

وقد شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة مابين 2015 و 2018 تراجع معه ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية. ويمكن تفسير التراجع في مؤشر الحرية الاقتصادية بالنظر إلى المؤشرات الفرعية المكونة له، فحسب تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية في هذا العام (The heritage foundation, 2019, pp. 80-81) فإن مؤشر **سيادة القانون** شهد تراجعا بسبب صعوبة المعاملات العقارية، ووجود نظام قضائي ضعيف وبطيء وغير واضح، مع مستويات عالية من الفساد تصيب قطاع الأعمال والقطاع العام خاصة قطاع الطاقة، أضف إلى ذلك أن حوالي نصف المعاملات الاقتصادية تتم في الاقتصاد غير الرسمي.أما فيما يخص مؤشر **حجم الحكومة** فنجد أن العبء الضريبي الإجمالي يصل إلى 24.5% من إجمالي الدخل المحلي، وبلغ الإنفاق الحكومي 41.4%، ومتوسط عجز الموازنة 11.6%، والدين العام25.8 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاثة الماضية. أما بالنسبة **لمؤشر الكفاءة التنظيمية** رغم التحسن الطفيف في بيئة الأعمال، لا تزال توجد عوائق بيروقراطية كبيرة، ولا يزال سوق العمل جامد، وهناك نقص مزمن في العمالة الماهرة. وأخيرا **مؤشر فتح الأسواق** الذي شهد تراجعا بسبب الحواجز التي تعيق التجارة بشكل كبير، كما أن الأسواق المالية الجزائرية تتسم بالتخلف وسيطرت الحكومة على القطاع المالي.

6.2.4. أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية

صنفت الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على المورد البشري وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض معدلات الوافيات، وارتفاع نسبة التمدرس، والشكل التالي يوضح تطور أدائها.

الشكل 04 : تطور تدفقات الاس. الأج. الم. و أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية

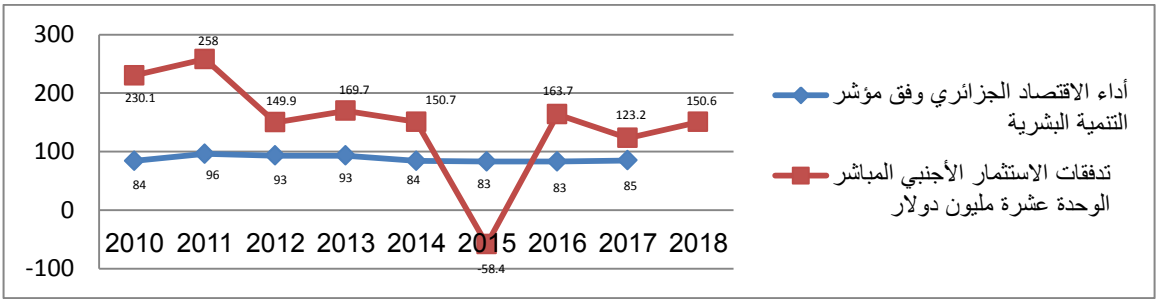

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك، الو.م.أ، للسنوات: 2010-2018

نلاحظ من الشكل تراجع أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية سنة 2011 حيث أصبحت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة ثم تحسن أداؤها خلال السنوات اللاحقة لتحتل المرتبة الأولى إفريقيا سنة 2015، لكنها تبقى ضمن المراتب المتأخرة على المستوى العالمي حيث احتلت المرتبة 83 ، ضمن المجموعة الثانية ذات التنمية البشرية المرتفعة وذلك من أصل 188 دولة، وقد حافظت على نفس الترتيب سنة 2016 لتتراجع بعد ذلك سنة 2017 للمرتبة 85، في حين نجد أن تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما سنة 2015 كان سالبا في حين نجد أن الاقتصاد الجزائري خلال نفس السنة قد حقق أداء جيدا ضمن مؤشر التنمية البشرية لذا فقد يرجع التدفق السالب إلى انخفاض أسعار البترول وعدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية في المستقبل، وبتوضيح الرؤيا سنة 2016 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي للارتفاع، وارتفع أيضا أداء الاقتصاد ضمن مؤشر التنمية البشرية، لينخفض كلاهما في السنة الموالية.

5. تحليل النتائج:

لقد بينت معظم المؤشرات المدروسة جوانب الضعف التي تكتنف أداء الاقتصاد الجزائري وتضعف قدرته على جذب مختلف الاستثمارات ، و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد تميز الاقتصاد الجزائري بالانخفاض الملحوظ في مستوى الأداء ضمن المؤشرات المختلفة لمناخ الأعمال، وهذا ما أدى إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليه، فحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتعد عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بها 901 مشروع فقط طيلة 15 سنة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017.

- حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال فإن بيئة أداء الأعمال التجارية في الجزائر تكتنفها الكثير من التعقيدات والعوائق التنظيمية، فحسب تقرير البنك الدولي عن سهولة أداء الأعمال لسنة 2019 فإن الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع درجة البيروقراطية وكثرة التعقيدات الإدارية ففي حين تبلغ عدد الإجراءات اللازمة لبدء نشاط تجاري في نيوزيلندا إجراء واحد يتم في نصف يوم، نجد أن عدد الإجراءات في الجزائر يصل إلى 12 إجراء ويستغرق 17 يوم ونصف .

-لقد أكد مؤشر ضمان على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار وذلك باحتلاله لمراتب متأخرة، وقد تركز مستوى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وفق مجموعة العوامل الخارجية والتي تعني في مضمونها أن الجزائر تفتقر إلى التميز والتقدم التكنولوجي فهي تمتلك سوق غير متطورة وبيئة أعمال منخفضة الجاذبية مع انخفاض مؤشر المعرفة والحكومة الالكترونية مما يخفض من قيمة البلد على خلق ميزة تنافسية، كما تفتقر إلى الوفرات الخارجية الايجابية الناتجة عن اقتصاديات التكتل وضعف قدرتها على استقطاب استثمارات بناء على ارتباطها بالشركات متعددة الجنسيات.

-حسب مؤشر كوفاس ومؤشر الحرية الاقتصادية فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من نقاط ضعف كثيرة حيث يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ترتفع فيه البطالة بين الشباب، بالإضافة للوزن الزائد للقطاع العام، والبيروقراطية وضعف القطاع المالي، ومناخ الأعمال السيئ، وبيئة سياسية غير مستقرة.

- ويعاني الاقتصاد الجزائري من تراجع كبير مفاده تفشي البيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة، والفساد، وصعوبة الحصول على التمويل، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والتضخم وارتفاع معدلات الضريبة وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار وهذا حسب تقرير التنافسية العالمي.

- تحسن أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنمية البشرية حيث أصبحت تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وذلك لزيادة إنفاق الدولة على العنصر البشري، مما أدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي و العمر المتوقع عند الولادة، مع ارتفاع متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، إلا أنة مع انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة بدأ أداء الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر في الانخفاض.

6. الخاتمة:

يشير مناخ الأعمال إلى مجموعة العوامل السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية، والطبيعية بما فيها سمعة البلد والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهات الاستثمار داخل الدولة، ويؤدي مناخ الأعمال الجيد إلى تحسين معدلات النمو من خلال زيادة الاستثمارات وتوسعها، كما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، وتستعمل عدة مؤشرات على المستوى الدولي للاستدلال على مدى جاذبية مناخ الأعمال داخل الدولة، والتي تقوم بإصدارها مجموعة من المؤسسات والهيئات العالمية والإقليمية، وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة المحرك للمستثمرين لتوجيه استثماراتهم نحو بلد أو منطقة معينة، حيث تلعب دورا مهما في التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن تقديم مجموعة من المقترحات تتمثل في:

-ضرورة القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري عن طريق تخفيض الإجراءات الإدارية وتقليص مدتها وتكاليفها، مع العمل على استقلال النظام القضائي من أجل إعطاء دفعة قوية لمحاربة الفساد،

- توفير التمويل اللازم واستخدام التقنيات الحديثة في التمويل والعمل على توسيع السوق المالي وتحسين فعاليته.

- إعطاء المزيد من الحرية في مجال الاستثمار مع اقتصار دور الدولة على المراقبة والدعم.

- تركيز العمل على تحسين النوعية بدل الكمية في مجال التعليم، للنهوض بالموارد البشرية التي تعتبر بمثابة طاقات كامنة للدولة خصوصا مع ارتفاع نسبة الشباب.

- منح المزيد من الحوافز خاصة الضريبية منها.

-إعادة النظر في قوانين الاستثمار مع منح المزيد من الضمانات للمستثمرين.

7. قائمة المراجع:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2015). *لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل*. نيويورك، الو.م.أ.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2014). *مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*. الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2018). *مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*. الكويت.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2019). *تطور قوانين الاستثمار في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 18 03، 2019، من https://www.andi.dz.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). *أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها*. نيويورك، الو.م.أ.

سليمان عمر عبد الهادي. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع*. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

عبد الرزاق الجبوري. (2014). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية*. عمان، الأردن: دار حامد للنشر.

نزيه مبروك. (2007). *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
نصر الدين الدرملي. (2018). *إدارة الاستثمار الأجنبي*. عمان، الأردن: دار غيداء .

COFACE. (2018). Consulté le 01 22, 2019, sur https://www.coface.com.
COFACE. (2018). *COFACE country and sector risks handbook, champagne printing, France.* France: champagne printing.
Development finance international. (2019). Consulté le 01 18, 2019, sur https://www.development-finance.org/fr.
Eathington, L., & others. (2005, april 07-09). weathering the storm of business climate ranking. *the 44 th annual meeting*, 05-06. the southem regional science association, Verginia U.S.A. république
la Algérienne. (1963). la loi n 63-277 du 26 juillet 63 portant code des investtissements. *journa officiell* , 774-776.
The heritage foundation. (2019). Consulté le 07 17, 2019, sur https://www.heritage.org.
The heritage foundation. (2019). Consulté le 07 17, 2019, sur https://www.heritage.org.
The heritage foundation. (2019). *index of economic freedom.* Washington, USA.
UNCTAD. (2000). *world investment report 2000: gross-border mergers and acquisitions and development.* New York and Geneva: united nation.
UNCTAD. (2003). *world investment report 2003: FDI policies development: national and international perspectives.* New York and Geneva: united nation.
Warrick, S., & Hallwerd, M. (2005, march). understanding the investment climate. (FMI, Éd.) *finance and development* , p. 40.
World Bank. (2019). Consulté le 07 25, 2019, sur https://www.doingbusiness.org.
World Bank. (2015). *investment climate reforms: an independent evaluation of world bank group.* U.S.A.
World Bank. (2005). *world development report: a better investment climate for everyone.* U.S.A.
world economic forum. (2019). Consulté le 07 11, 2019, sur https://www.weforum.org.